والواقع ان هذا الوضع لم يكن نشوءا عشوائيا غير محسوب ، نتج عن خطأ غير متوقع في مخطط دقيق ، بل على العكس تماما . فالحركة الصهيونية منذ البدء كانت على وعي لما سيحدث : « ان الاراضي الخاصة في المناطق الممنوحة لنا يجب ان نستولي عليها من ايدي المالكين ، ويجب اجلاء الفقراء من السكان بهدوء خارج الحدود وذلك عن طريق توفير اعمال لهم في البلاد التي يرحلون اليها ، ولكننا نحرم عليهم اي عمل في بلادنا، اما اصحاب الاملاك فسينضمون الينا.»(٢٣). ان الهستدروت يضع هذه الحقيقة بصورة واضحة : « ان السماح للعرب بالتغلغل في سوق اليد العاملة اليهودية يعني ان يستخدم ضخ الرأسمال اليهودي لمصلحة التطور العربي ضد الاهداف الصهيونية ، وبالاضافة لذلك فان توظيف العمال العرب في الصناعة اليهودية سيؤدي الى تقسيم طبقي في فلسطين يتبع الخطوط العرقية : اليهود كرأسماليين يستخدمون العرب كعمال ، وبذلك نعيد في فلسطين الاسس غير الطبيعية التي ادت الى ظهور اللاسامية في التيه»(٢٤). ان هذا التطابق الايديولوجي والواقعي على عملية الغزو الاستيطاني قد استولد ، مع تصاعد التناقض مع المجتمع العربي ، اشكالا فاشية من التنظيمات الصهيونية ، واستخدمت الفاشية الصهيونية هذه اساليب الفاشية الصاعدة آنذاك في اوروبا .

وكان العامل العربي ، في هذه الصورة ، تحت قاع ذلك الهرم الثقيل الشديد التعقيد . وازداد الوضع سوءا نتيجة ارتباك الحركة النقابية العربية الناشئة . والواقع انه في الفترة الممتدة بين اوائل العشرينات واوائل الثلاثينات تلقت الحركة العمالية اليسارية ، في الجانب العربي وفي الجانب اليهودي على حد سواء ، ضربات ساحقة جعلتها بالاضافة للاسباب الذاتية حركة كسيحة . فمن جهة كانت الحركة الصهيونية التي شرعت تتجه بسرعة نحو الفاشية والارهاب المسلح تشكل تهديدا معنويا وماديا للحزب الشيوعي الذي كان معظم زعمائه من اليهود ، والذي لم يكن يهضم بأي شكل من الاشكال آنذاك ، داخل الحركة الصهيونية الممثلة باحزابها « العمالية » ، من الجهة الاخرى كانت القيادة الاقطاعية الدينية الفلسطينية لا تتحمل بدورها نشوء حركة نقابية عربية خارج هيمنتها (ولم يكن ممكنا لحركة نقابية عمالية حقيقية ان تنشأ وتنمو فعلا الا خارج هيمنتها). وهكذا تعرضت هذه الحركة الوليدة* الى ارهاب القيادات الاقطاعية : ففي اوائل الثلاثينات اغتالت جماعة المفتي ميشيل متري رئيس جمعية العمال العرب في يافا ، وبعد ذلك بحوالي عشر سنوات اغتيل بالطريقة نفسها النقابي سامي طه رئيس جمعية العمال العرب في حيفا . لقد كانت العلاقة السياسية بين العمال العرب وبين القيادات الاقطاعية ، بسبب غياب قوة بورجوازية لها نفوذ سياسي واقتصادي في البلاد ، ذات طبيعة تناحرية لا يمكن التقليل من حدتها الا عندما تتحقق للقيادات الاقطاعية — الدينية السيطرة على العمل النقابي ، ولكن اذا حدث ذلك فان العمل النقابي يفقد جوهر دوره النضالي ، ومع ذلك فان مساحة معينة من القضية المشتركة كان يمكن العثور عليها دائما ، نتيجة لاحتدام النضال القومي .

ان دور الحزب الشيوعي هنا مهم للغاية ، وفي مطلع العشرينات كان يمكن العثور على بوارق من امل لم يكن من الممكن آنذاك الاعتقاد بأنها بوارق مزيفة، مثلا : تظاهرة شيوعية من نحو ٥٥ شخصا صباح اول ايار ١٩٢١ في تل ابيب تصطدم بتظاهرة صهيونية ، وقد ارغم الشيوعيون على الهرب من تل ابيب ، فالجأهم حي المنشية العربي في يافا ، واصطدم الجميع بالبوليس البريطاني حين جاء ليقبض على البولشفيك(٢٥). وفي بيان جرى توزيعه

---

* تأسست جمعية العمال العربية الفلسطينية ، التي كان مركزها حيفا ، عام ١٩٢٥، واستطاعت في فترة وجيزة ان تنشىء ١٩ فرعا في فلسطين (عكا، البصة، نابلس، طولكرم، يافا ، اللد ، الرملة ، بيت نبالا ، سلمه ، خان يونس ، القدس ، عمواس ، غزة ، المجدل ، النعاني ، القباب ، ترشيحا ، وصفد) على ان مبادءها الاساسية التي تتحدث عن تنظيم العمال والدفاع عن مصالحهم وحمايتهم تضمنت ايضا ان « تكون كل اعمالها ضمن دائرة القانون والنظام ، وان لا تتناول الامور السياسية ولا الدينية » ومع ذلك فقد استطاعت ان تعبىء قوة لا بأس بها ، وقد سيطر عليها في معظم الحالات تيار القوميين العرب ، ومن بين صفوفها انبثق عدد من القادة الثوريين المحليين ، ويقال ان عزالدين القسام كان له نفوذ قوي بين صفوف قواعدها العمالية.